

# شروط وأحكام بطاقة سامبا الخير الائتمانية لأصحاب الأعمال المعتمدة من هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة

تنفذها إدارة الائتمان الشخصي بسامبا

For English Terms and Conditions, please visit [www.samba.com](http://www.samba.com) and click on "Resources" under the "Credit Card" section.

١٢. توافق الشركة على أنه يجوز لسامبا، وفي أي وقت تشاء ودون إشعار مسبق، أن تخصص مبلغ من أي حساب للشركة لدى سامبا مقابل أي مبالغ أو مديونية مستحقة لسامبا.
١٣. لا تتحمل الشركة أي مسئولية عن هذه العمليات بعد قيام حامل البطاقة بإبلاغ سامبا يفقد أو سرقة البطاقة وذلك في حال توفر الشروط الآتية:
  - أ. قيام حامل البطاقة دون أي تأخير بإبلاغ سامبا عن طريق الهاتف يفقد أو ضياع البطاقة.
  - ب. عدم قيام سامبا باستلام مبلغ فقدان أو سرقة البطاقة نتيجة إهمال أو تأخير من طرف سامبا.
  - ج. قيام حامل البطاقة باتخاذ إجراءات احترازية لحفظ البطاقة والاهتمام بها من مخاطر السرقة أو الاستخدام غير النظامي.
١٤. تقوم الشركة بتقديم المعلومات والوثائق اللازمة لسامبا للمساعدة في إجراء التحقيقات الضرورية لتحديد المسؤوليات والالتزامات عن أي عملية غير نظامية قام حامل البطاقة بالإبلاغ عنها.
١٥. يكون الحد الأقصى لمسؤولية للشركة/حامل البطاقة هو حد الائتمان المتاح للبطاقة أو قيمة العمليات الغير موافق عليها من حامل البطاقة والتي قيدت في كشف الحساب بعد الإبلاغ عن ضياع أو سرقة البطاقة، أيهما أقل.
١٦. تتعهد الشركة بعدم استخدام بطاقتها في شراء أي بضاعة أو الحصول على أي خدمات تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
١٧. توافق الشركة على أن حامل البطاقة لن يستخدم البطاقة للمتاجرة في العملات الأجنبية، وشراء العملات الافتراضية، بموجب المادة (٤) من الشروط والأحكام الخاصة بالبنك (سامبا).
١٨. تقرر الشركة إقرارا صريحا أن دفاتر وسجلات سامبا هي الدليل الوحيد المقبول لإثبات المبلغ الفعلي لمديونية الشركة.
١٩. في حالة فقدان الشركة رخصة العمل في المملكة العربية السعودية، فإنه يجوز لسامبا إلغاء جميع البطاقات، وأن تطلب من الشركة تسديد كافة المبالغ المستحقة عليها لسامبا.
٢٠. على الشركة المحافظة على سلامة البطاقات، وأن تخطر الشركة سامبا هاتفا في حالة ضياع أو سرقة أي من البطاقات، مع تأكيد ذلك كتابة بإشعار خطي يرسل بالفاكس أو يسلم يدا بيد.
٢١. توافق الشركة وكما يوافق حامل البطاقة على تزويد سامبا بكافة المعلومات المطلوبة لإثبات أو تدقيق أو إدارة حساب البطاقة وتسهيلاته، وتصرخ الشركة إلى سامبا بأن تحصل من الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) على أي معلومات يرى أنها لازمة وضرورية بخصوص الشركة وحساباتها والتسهيلات التي تقدم بموجب تلك الحسابات، وأن تكشف المعلومات المتعلقة بالشركة إلى أي جهة أخرى معتمدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما).
٢٢. تحرك الشركة وحامل البطاقة ويوافقان على أنه يجوز توفير تلك المعلومات، مثل الاسم والعنوان، لأي مؤسسات وشركات خارجية ترى سامبا أنها شركات ومؤسسات ذات سمعة حسنة، وكذلك إذا اختارت الشركة وحامل البطاقة، قد تستخدم تلك المعلومات لأغراض تسويق لعرض منتجات أو خدمات، وفي حالة أن يقتضي القانون من سامبا كشف معلومات معينة خاصة بالشركة أو بحامل البطاقة، فإن سامبا سيتقيد بذلك.
٢٣. الحصول على خدمات سامبافون وأجهزة الصرف الآلي "الخدمات" وكذلك نقاط البيع، يقوم حامل البطاقة باختيار رقم سري عن طريق الاتصال بالهاتف المجاني بالبنك مباشرة أو عن طريق أي فرع من فروع سامبا وذلك وفقا للشروط المذكورة أدناه:
  - أ. سوف يحل الرقم السري محل التوقيع الفعلي وتكون التعليمات المعطاة عن طريقه ملزمة لحامل البطاقة رغم أي ادعاء بأنها صدرت عن شخص آخر. ويحق لسامبا أن يعتمد عليها تماما.
  - ب. لا يجوز إفشاء الرقم السري للغير وإلا صار حامل البطاقة وحده مسؤولا عن نتائج ذلك، وإذا اكتشف الشركة/حامل البطاقة بأن الرقم أصبح معروفا يجب عليه/عليها القيام فورا بإخطار البنك وتغيير الرقم السري، ومن المستحسن تغيير الرقم السري دائما وأن يتم تجنب استعمال اثنين أو أكثر من الأرقام المتشابهة المتتالية و تجنب الأرقام التي يمكن تخمينها بسهولة.
٢٤. توافق الشركة على فرض رسوم / أتعاب على عمليات أو خدمات بنكية منفذة على سامبافون، سامبا اون لاين، أو الصراف الآلي وذلك بعد إشعار حامل البطاقة بالرسوم المقررة أثناء العملية وموافقتها المسبقة عليها قبل تنفيذها. وبهذا يعتبر سامبا مغفوضا بالقيام مباشرة ودون الرجوع لحامل البطاقة بخصم مبالغ تلك الرسوم / الأتعاب حسبما تم توضيحها في كشوف الحساب الشهرية وذلك من أي حساب للشركة لدى سامبا.
٢٥. مع عدم الإخلال بنصوص أي شروط أو أحكام أخرى تخضع لها حسابات البطاقات الائتمانية الخاصة بالشركة، بهذا تفوض الشركة البنك تقبوضا لا رجعة فيه بأن يقوم، وحسب تقديره الخاص، بإجراء زيادة مؤقتة أو بالموافقة على فواتح في حسابات البطاقات الائتمانية الخاصة بالشركة، عندما تستدعي الضرورة ذلك (على الرغم من أن البنك غير ملزم بذلك)، كما توافق موافقة لا رجعة فيها على تحمل كامل مسؤولية تلك الزيادات أو الفواتح.
٢٦. توافق الشركة على زيادة الحد الائتماني والذي قد تحصل عليه الشركة من حين لآخر بواقع ١٠٠٪ كحد أقصى من حد البطاقة الائتماني. كما توافق الشركة على أن الديون التي قد ترتب بسبب اختلاسات من استخدام البطاقة في أي وقت، تكون لغاية الحد الائتماني للبطاقة بحد أقصى.
٢٧. تعتبر الكشوف الشهرية (الورقية أو الإلكترونية) في حال اختيارها من قبل الشركة أو حامل البطاقة عن طريق سامبا اون لاين) نهائية وصحيحة إلا إذا تم الاعتراض عليها خطيا بواسطة الشركة خلال ٣٠ يوما.
٢٨. مصطلح "خطأ" في كشف الحساب أو المعاملات المتنازع عليها" يمثل أي معاملة تم فيها في حساب البطاقة، أدت إلى حدوث خطأ في الرصيد الإجمالي.
٢٩. يقر ويعلم حامل البطاقة / الشركة بأنه / أنها ليس ضمن الممنوع قانونيا التعامل معهم، وأنه / أنها مسئول عن جميع الأموال المودعة في حسابه سواء من قبله أو من قبل غيره وعند علمه، وأن يكون بالتالي مسئولا أيضا عن هذه الأموال المودعة في حسابه عند عدم التبليغ عنها رسميا لسامبا. كما يتعهد بأن جميع الأموال المودعة بحسابه قانونية المصدر وأنه مسؤول عن كونها كالية من أي تزوير أو تزيف وفي حالة استلم سامبا منه أموالا مزيفة فستصبح غير قابلة للاسترداد أو التعويض من البنك.

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أبرمت اتفاقية البطاقة الائتمانية هذه، والتي تسمى فيما يلي "الاتفاقية"، في هذا اليوم ..... من شهر \_\_\_\_\_ لسنة \_\_\_\_\_ بين كل من:

١- المجموعة سامبا المالية، وهي شركة مساهمة تعمل وفقا للقوانين المعمول بها في المملكة العربية السعودية، وبسجل تجاري رقم ٨٣٣ (١٠٠٠٣٥١٩)، ويقع مركزها الرئيسي في طريق الملك عبد العزيز، ص.ب. ٨٣٣ الرياض ١١٤٢١ المملكة العربية السعودية، والشركات التابعة لها، ويمثلها في هذه إدارة الائتمان الشخصي (الطرف الأول "سامبا" أو "البنك")

٩

٢- شركة \_\_\_\_\_، وهي شركة \_\_\_\_\_ سجل تجاري رقم \_\_\_\_\_،

ويقع مقرها الرئيسي في \_\_\_\_\_ والشركات التابعة لها، ويمثلها في هذه الاتفاقية \_\_\_\_\_ (الطرف الثاني "صاحب الحساب" أو "الشركة").

## تمهيد:

حيث أن الشركة ترغب في الحصول على ائتمان من خلال بطاقة سامبا الخير الائتمانية للأعمال (فيزا)، التي تسمى (البطاقة)، وما يتعلق بها من خدمات سامبا فون وسامبا أون لاين وأجهزة الصرف الآلي ذات الصلة، وترغب في تسديد مشترياتها بين حين وآخر، من خلال عمليات التورق المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية، سوف يقوم سامبا بإصدار البطاقة وفق الشروط والأحكام التالية:

## تفسير:

في هذه الاتفاقية، وما لم يقتضي السياق بخلاف ذلك، فإن:

١. اتفاقية أو مستند تعني المرجع إلى هذه الاتفاقية أو شروط وأحكام أو المستند حسب ما يطرأ عليها من وقت لآخر من تعديل أو تكميل أو تجديد أو تغيير.
٢. شخص يتضمن مرجعا إلى هيئة اعتبارية أو شركة أو شركة تضامنية والممثلين الشرعيين لشخص ما أو ورثته.
٣. الإشارة إلى اللفظ المفرد تطبق على اللفظ الجمع والعكس صحيح.
٤. وعليه فقد اتفق الطرفان، وهما بكامل الأهلية القانونية المعتمدة شرعا، وكذلك التقاضيس الرسمية المطلوبة لتمثيل كل طرف على الشروط والأحكام المنصوص عليها أذنا بخصوص البطاقة:
- يشكل التمهيد الوارد أعلاه جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ومكملا لها.

## الشروط والأحكام الخاصة بالشركة ( حامل البطاقة):

١. ترغب الشركة في الحصول من سامبا على بطاقات ائتمانية والتي سوف تمنح لموظفين مختارين ("حامل البطاقة الأساسية أو الإضافية") من قبل الشركة وتعلم الشركة بأنها سوف تكون مسؤولة تجاه سامبا عن جميع العمليات المفوترة وكذلك الغير مفوترة على البطاقة الائتمانية من قبل الموظفين المختارين.
٢. عند قبول طلب الشركة، تسلم البطاقة عند إصدارها مع نسخة من الإفصاح المبدئي إلى ممثل الشركة المفوض باستلامها أو ترسل لها بالبريد عبر عنوانها البريدي، على أن تتحمل الشركة أي مسئوليات مترتبة على ذلك، وعند تسلم البطاقة يقوم حامل البطاقة بالتوقيع فورا في المكان المخصص لذلك على الجهة الخلفية من البطاقة.
٣. يقوم حامل البطاقة الأساسية بإيدئ تشغيل البطاقة عن طريق الاتصال بالهاتف المجاني بالبنك مباشرة أو عن طريق سامبا أون لاين، إن أي استعمال للبطاقة أو للخدمات المذكورة سوف يشكل قبولا من جانب حامل البطاقة لهذه الشروط والأحكام.
٤. توافق الشركة على أنه يجوز لسامبا إلغاء البطاقة إذا بقيت البطاقة بدون تفعيل لمدة تزيد عن الستينين.
٥. في حالة أن حدث أي تغيير على عنوان الشركة أو على أرقام الهواتف أو التوافيق المعتمدة، عليها أن تخطر سامبا كتابيا وفورا بذلك، كما تلتزم الشركة كذلك بإخطار سامبا كتابيا، في حال أن توقفت الشركة عن ممارسة نشاطها، أو في حالة إعلان إفلاسها، أو في حال استقالة حامل البطاقة من العمل مع الشركة، أو إنهاء عقد عمله معها. وفي حالة عدم تزويد سامبا بالبيانات أو في حالة عدم صحة البيانات المقدمة، يجوز لسامبا إيقاف البطاقة، أو رفض تجديد البطاقة، أو إلغاء حساب البطاقة والمطالبة بتسديد جميع مستحقات البطاقة.
٦. يجوز للشركة، وبموافقة من سامبا، الحصول على بطاقات إضافية، تسمى ("البطاقات الإضافية") لكل موظف من موظفيها على أن يتجاوز عمره الثامنة عشرة (١٨) سنة من العمر. وعلى الشركة الوفاء بكافة الالتزامات التي تقع على كل بطاقة من البطاقات الإضافية.
٧. يمكن لحامل البطاقة استخدام بطاقته للسحب النقدي من أجهزة الصرف الآلية المحلية والدولية وكذلك من البنوك و يعتبر مسؤولا عن أي رسوم تنتج عن هذه العمليات، حسب جدول الرسوم أدناه.
٨. توافق الشركة على أن جميع العمليات بالعملة الأجنبية والمنفذة على البطاقة تخضع لرسوم تحويل إلى الريال السعودي وكذلك لرسوم العمليات الدولية حسب جدول الرسوم المرفق.
٩. يوافق حامل البطاقة على أن عمليات التحويل من حساب الحد الائتماني للبطاقة إلى الحساب الجاري تعتبر عمليات سحب نقدي، و يعتبر مسؤولا عن أي رسوم تنتج عن هذه العمليات، حسب جدول الرسوم المرفق.
١٠. تتحمل الشركة مسئولية كافة العمليات التي تجري باستخدام بطاقتها/البطاقات الإضافية مع الأخذ بالاعتبار كافة العمليات المصرفية بالوسائل الإلكترونية أو غيرها، وتعتبر سجلات سامبا لتلك العمليات ملزمة للشركة، كما على الشركة تسوية وصل نزاعها مع التجار دون أن تتحمل سامبا أي مسئولية مترتبة على ذلك.
١١. في حالة حدوث أي تغيير جوهري في الشركة، تصبح جميع المبالغ المطلوبة من الشركة مستحقة الدفع فورا إلى سامبا وفي حالة استقالة حامل البطاقة من العمل مع الشركة أو في حالة إنهاء عقد عمله مع الشركة، يكون مسئولًا مع الشركة عن تسديد كافة المبالغ المستحقة منه فورا، وعليه أن يسلم البطاقة إلى سامبا.

٣٠. يجوز للبطاقة/حامل البطاقة في أي وقت طلب إنهاء هذه الاتفاقية وإلغاء البطاقة من خلال إعطاء إشعار موثق لسامبا، مع إرجاع جميع البطاقات مقطوعة إلى نصفين، و تصبح الشركة ملزمة بدفع كامل المبلغ المستحق على حساب البطاقة حسب طريقة الدفع المحددة مسبقاً.

٣١. في حال حاجة الشركة/حامل البطاقة الى استشارة ائتمانية عن منتجات وخدمات سامبا البنكية، على الشركة/حامل البطاقة الاتصال على سامبافون للحصول على الاستشارة الائتمانية المطلوبة.

٣٢. **يوافق حامل البطاقة على أن عدم الالتزام بجميع الشروط والأحكام المذكورة قد يؤدي إلى:**

٣٢.١ **إلغاء أو تعليق البطاقة / البطاقات الإضافية بدون إشعار مسبق من سامبا،**  
٣٢.٢ **التأثير السلبي على سجل الائتماني لدى الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) وكذلك عدم القُدرة على الحصول على تسهيلات ائتمانية جديدة.**

٣٢.٣ **الرجوع القانوني الى السلطات القضائية السعودية في حال عدم سداد مستحقات حساب البطاقة.**

٣٢.٤ **زيادة العبء المالي نتيجة الرسوم والنفقات في حالة سداد المبلغ الادنى المستحق كل شهر.**

٣٢.٥ **الخسائر المالية نتيجة العمليات غير الصحيحة بسبب عدم إبلاغ سامبا عن ضياع أو سرقة البطاقة على الفور.**

**الشروط والأحكام الخاصة بالبنك (سامبا):**

١. تتعهد سامبا للشركة بتسديد قيمة مشترياتها من جميع التجار والشركات والمؤسسات التي تقبل البطاقة، وذلك بشرط عدم انتهاك الشركة لأي من الشروط والأحكام المنصوص عليها أدناه.

٢. تفيد سامبا على حساب بطاقة الشركة، ("حساب البطاقة")، بمبالغ جميع عمليات البطاقة ورسوم العضوية والرسوم الأخرى (بما في ذلك أتعاب المحاماة والتكاليف القانونية)، وجميع الالتزامات الأخرى التي تقع على عاتق الشركة، بما في ذلك الرسوم المترتبة على البطاقة الإضافية، كما تفيد على حساب بطاقة الشركة الخسائر أو الأضرار الفعلية التي تقع على سامبا بسبب استخدام البطاقة، وتسدّد الشركة جميع المبالغ المقيدة على حساب بطاقة الشركة كالية من أي ضرائب أو رسوم حالية أو مستقبلية، بصرف النظر عما إذا وقع ممثل الشركة المفوض أم لم يقع على سند شراء أو سلعة نقدية.

٣. يقوم سامبا بإجراء التحقيق الضروري لتسديد المسؤوليات والالتزامات عن أي عملية غير يقوم سامبا بحامل البطاقة بالإبلاغ عنها، وينبغي على حامل البطاقة تقديم المعلومات والوثائق اللازمة للمساعدة في التحقيقات.

٤. لا يتحمل سامبا أي مسؤولية حيال العمليات المتنازع عليها إذا أثبت حامل البطاقة وجود احتمال ورفض توفير المستندات ذات الصلة.

٥. يجوز لسامبا في أي وقت أن يرفض قبول أية عملية قام بها حامل البطاقة على بطاقته الائتمانية، ويحون أي التزام منه بإعطاء أي تفسير أو سبب لذلك. إن مثل هذا الرفض من سامبا لأسباب، مثل ولكن بدون تحديد، الاستخدام المتزامن لطبقة الائتمان ذاتها في عمليات في مكانين مختلفين، أو استخدام بطاقة الائتمان في عمليات ممنوعة أو غير قانونية وفقاً للقوانين السعودية المعمية و/أو قوانين الاختصاص حيث تتم أية عملية. ولن يكون سامبا مسؤولاً عن أية خسائر أو أضرار أو مصاريف (مباشرة أو غير مباشرة، لاقعة أو غير لاقعة) يتكبدها/تتكبدها حامل البطاقة/الشركة بسبب رفض سامبا قبول أية عمليات قامت/قام بها الشركة/حامل البطاقة، سيقوم سامبا بإعلام الشركة/حامل البطاقة بدون تأخير عن رفض سامبا لأية تحويلات أو عمليات بنكية من جهة العميل.

٦. تحبباً للوائح التنظيمية ذات الصلة، فإن لسامبا كامل الحق في تحديد حد السحب النقدي المسموح به للبطاقة، والمحدد حالياً بحد أقصى نسبته ٣٠٪ من حد البطاقة الائتماني.

٧. يجوز لسامبا إنهاء هذه الاتفاقية واسترداد البطاقات (التي تعتبر ملكاً لسامبا) في أي وقت يشاء، دون أن تترتب علي ذلك أي مسؤولية عليه تجاه الشركة، ودون حاجة إلى تسليم إشعار مسبق بذلك إلى الشركة، وفي هذه الحالة، يتوجب على الشركة تسليم جميع البطاقات مقطوعة إلى نصفين إلى سامبا. وفي حالة إنهاء هذه الاتفاقية، تصبح جميع المبالغ المستحقة في حساب البطاقة مستحقة الدفع الفوري إلى سامبا.

٨. يحق لسامبا تجميد حساب الشركة/حامل البطاقة في حالة عدم تحديث المعلومات المتعلقة بهويتها/هويته وتزويد سامبا بصورة منها عند انتهاء صلاحيتها.

٩. يجوز لسامبا في أي وقت ودون إشعار الشركة/حامل البطاقة تغيير أو تعديل أي من هذه الشروط والأحكام، و سوف يقوم سامبا (خلال ٣٠ يوماً) بإبلاغ الشركة/حامل البطاقة بهذا التغيير، وفي حال عدم موافقة الشركة/حامل البطاقة على التغيير فيجب عليها/عليه إبلاغ سامبا بعدم الموافقة على ذلك التغيير خلال ١٤ يوماً من استلام إشعار التعديل وإلغاء البطاقة، أو القيام بإنهاء هذه الخدمات وفقاً للمادة (٣٠) أعلاه، باستثناء التغييرات المرتبطة بالآتي:

- أ. تمديد مهلة السماح.
- ب. تخفيض في رسوم غير العمولة أو رسوم التخلف عن السداد.
- ج. تغيير يتعلق بمعلومات حول أي خدمة اختيارية مرتبطة بشروط وأحكام البطاقة، ويعتبر احتفاظ حامل البطاقة/الشركة ببطاقته بعد تاريخ إبلاغه بذلك التغيير قبولاً ضمنياً وغير مشروط من جانبه بذلك.

١٠. سيوفر سامبا وخلال ٧ ايام عمل، صورة من المستندات التالية في حال طلبت الشركة ذلك:

- أ. طلب إصدار البطاقة،
  - ب. الشروط والأحكام المحدثة،
  - ج. صورة من عقود الإئتمان، بما في ذلك مستندات الضمانات والكفالات.
١١. في حالة وجود أي اختلاف بين الإيداع النقدي في حساب الشركة عنه في حساب سامبا، فإنه يعمل وفقاً لما جاء في حساب سامبا. وتخطر الشركة بذلك للاختلاف.
١٢. كل إشعار تقضي هذه الاتفاقية من سامبا إرساله إلى الشركة، فإنه يعتبر سارياً ومؤدياً لأثره في حالة أن إرسال بالبريد إلى عنوان المصدق إلى سامبا من الشركة، أو يرسل إلى الشركة بأي وسيلة أخرى تراها سامبا، حسب تقديرها وسيلة مناسبة، وبذلك يكون الإشعار ملزماً لإلزاما كاملاً.

١٣. يجوز لسامبا، وفي أي وقت نشاء، التنازل عن حقوقه المكفولة له بموجب هذه الاتفاقية إلى أي طرف آخر، دون أن يستلزم ذلك إخطار الشركة أو الحصول على موافقتها.

١٤. يكون لسامبا الحق المطلق في عدم التصرف وفقاً لأي تعليمات تصدر عبر سامبا فون أو أجهزة سامبا للصراف الآلي، وأن تطالب تأكيداً خطياً مسبقاً، ويجوز لسامبا تسجيل المحادثة الهاتفية أو تصوير في مايكروفيلم التعليمات الصادرة عبر أجهزة سامبا للصراف الآلي. ويعتبر ذلك التسجيل أو الميكروفيلم بينة مقبولة ونهائية فيما يتعلق بمحتوياته، ويمكن أن يستخدم في كافة الأغراض، بما في ذلك القضايا والإجراءات القانونية.

١٥. لا يتحمل سامبا أي خسائر أو أضرار أو مصروفات مباشرة أو غير مباشرة أو استباقية أو غير تكبدها الشركة (أو حامل البطاقة) بسبب تصرف أو عدم تصرف سامبا وفقاً لما يرد إليه

من تعليمات عبر سامبا فون أو أجهزة سامبا للصراف الآلي، أو بسبب عدم تمكن الشركة/حامل البطاقة من الاستفادة من الخدمات لأي سبب من الأسباب داخل أو خارج المملكة العربية السعودية، وذلك يشمل – على سبيل المثال وليس الحصر – عدم التقيد بالشروط والأحكام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، وتتحمل الشركة مسؤولية تعويض سامبا من أي خسائر أو أضرار أو مصروفات تترتب على تصرف الشركة/حامل البطاقة.

١٦. يحق لسامبا في أي وقت فرض رسوم/ عمولات حسيماً يراها مناسبة فيما يتعلق بالخدمات. وبهذا يكون سامبا مفوضاً بالقيام مباشرة ودون الرجوع إلى الشركة بخصم قيمة تلك الرسوم/ العمولات، حسيماً تم توضيحها في كشوف الحساب الشهرية من أي حساب من حسابات الشركة لدى سامبا.

١٧. يلتزم سامبا بإعادة الرسوم والعمولات المفروضة على العميل في حال قرر العميل عدم الرغبة في الحصول على البطاقة ولم يباشر الإستفادة منها خلال (عشرة ايام عمل).

١٨. تكون هذه الشروط والأحكام خاضعة للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية ذات الاختصاص و/ أو الأنظمة السائدة في المكان الذي تمت فيه أية عملية بموجب هذه الشروط والأحكام، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وتتم تسوية أي نزاع بين حامل البطاقة و سامبا بواسطة لجنة تسوية المنازعات المصرفية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي.

١٩. في حالة أن أصبح أي من نصوص وأحكام هذه الاتفاقية، وفي أي وقت من الأوقات، غير نافذ المفعول أو غير قانوني، فإنه يعتبر محذوفاً من هذه الاتفاقية، ولا يؤثر عدم نفاذه أو عدم قانونيته على نفاذ وقانونية هذه الاتفاقية.

**مصاريف البطاقة وغرامات التأخير:**

١. سوف يتم إرسال كشف حساب للشركة بالريال السعودي وتكون الشركة مسؤولة عن فرق سعر العملة، متى وجد، في حالة قيام سامبا أو أي طرف آخر ذي صلة بتحويل أية عملة اجنبية إلى الريال السعودي.

٢. إضافة إلى المبلغ الذي يعقيد لحساب البطاقة نتيجة لعملية التورق، على أن تقوم الشركة بسداد المبالغ المستحقة على بطاقتها، والمبلغ الأدنى المستحق المبين في كشف حساب الشركة سوف يكون هو أدنى مبلغ مستحق الدفع كل شهر قبل تاريخ استحقاق المبلغ كاملاً.

٣. في حالة عدم تسديد الشركة للمبلغ المستحق في تاريخ الاستحقاق، فيذلك يصبح كامل المبلغ مستحق الدفع، وفي هذه الحالة يجوز لسامبا، وحسب اختيارها، إغلاق البطاقة، وفي حالة استمرار الشركة في عدم الدفع، فيذلك تلغى البطاقة، ولا تصدر للشركة بطاقة جديدة ما لم تسدد الشركة كامل المبلغ المستحق. بالإضافة يجوز لسامبا، وحسب تقديرها الخاص، منح الشركة فرصة لتسديد حساب البطاقة عن طريق دخول عملية تورق لكي تتجنب الشركة إلغاء بطاقتها.

٤. إذا تم تجاوز الحد الائتماني فإن المبلغ المتجاوز سيكون مستحق الدفع فوراً، و سوف يقوم سامبا بإيقاف البطاقة وفي حال عدم السداد الفوري سيتم إلغاء البطاقة ولن يتم إصدار بطاقة جديدة حتى يتم تسديد كامل المديونية المطلوبة. كما يجوز لسامبا تقاضي رسوم على إعادة تفعيل البطاقة.

٥. تمنح الشركة سامبا تعليمات دائمة لا رجعة فيها في الدخول في صفقات تورق بناء على نموذج التورق المعجز من هيئة الرقابة الشرعية لسامبا (حيث يبيع سامبا بضاعة بالأجل، ثم يبيع تلك البضاعة، بصفة وكيل للشركة، نقداً إلى طرف آخر بالسعر السائد في السوق في ذلك الحين)، وأن يخصم في تاريخ الاستحقاق وبعده لكل شهر المبلغ المستحق في حالة أن لا تتصل الشركة بسامبا لتصدر تعليماتها بإجراء صفقة تورق في أي شهر من الشهور في تاريخ الاستحقاق أو قبله، وتحفظ وثائق ومستندات التورق لدى سامبا. وتسري تلك التعليمات الدائمة طيلة سريان شروط وأحكام البطاقة.

٦. تحتفظ سامبا بالمبلغ الذي يحضى من عملية تورق لتسديد المبلغ المستحق مقابل البطاقة.

٧. يتم القيد لحساب البطاقة، ويرفع الحد الائتماني عندما يستلم سامبا المبالغ الصافية أما مقابل الدفع المباشر للمشتريات والرسوم أو مقابل دفع قسط تورق الشهري. ويتم القيد لحساب البطاقة عندما يستلم سامبا سند البطاقة المصدر حسب الأصول المتبعة.

٨. تسدد أرصدة الدين على حساب البطاقة وفقاً لتعليمات الحد الأدنى للدفع. ويتوفر للشركة خيار دفع المديونية دفعة واحدة عند طلب ذلك، وفي حالة أن لا تكون المبالغ الموجودة في حساب البطاقة لدى سامبا كافية لتغطية المبالغ المستحقة الدفع في تاريخ الاستحقاق، تطبق سامبا ما منصوص عليه في البند رقم (٢) أعلاه.

٩. بالنسبة لحاملي البطاقة مستخدمى برنامج "نقسيط"، في حالة التأخير أو عدم الدفع في التاريخ المحدد فسوف يتم إلغاء النقسيط ويصبح المبلغ المستحق واجب الدفع فوراً.

١٠. إن أية مبالغ تودع في حساب الشركة/حامل البطاقة بواسطة شريك سوف تقيد لصالح الحساب بعد تحصيل المبالغ من قبل سامبا.

١١. في حال رغبة الشركة في تغطية مديونية البطاقة عن طريق التورق تكون مدة البيع بالنقسيط شهر واحد بمعدل هامش ربح ٢,٢٪.

١٢. يحتسب البنك هامش ربح على المبلغ الإجمالي المستحق في كشف الحساب، ولتفادي احتساب هامش الربح، يرجى تسديد كامل المبلغ قبل يوم الاستحقاق.

١٣. في حالة فشل الشركة في دفع المبالغ المستحقة عليها في يوم الاستحقاق لغاية ستة شهور متتالية، فلن تنفذ أي عملية تورق بعد ذلك وستكون كل المبالغ المستحقة على الشركة واجبة الدفع فوراً.

١٤. في حال أن أعلنت الشركة إفلاسها، فإن جميع المبالغ المستحقة على الشركة سوف تصبح مستحقة الدفع فوراً.

الرجاء مراجعة جدول رسوم الائتمان وغرامات التأخير و طريقة احتساب هامش الربح للمبالغ المستحقة و شرح مختصر لحساب العمليات الدولية (في الخلف).

**نموذج التوكيل**

بهذا نفوض تفويضاً لا رجعة فيه السادة/مكتب راشد الغنيم للاستشارات القانونية والشريعة، أو من يعينه سامبا لاحقاً، ليكون وكيلنا لشراء البضاعة من سامبا بالنقسيط لغرض الدخول في صفقات تورق في حالة أن هنالك رصيد مستحق على بطاقة الشركة في أو بعد تاريخ الاستحقاق لكل شهر وفقاً لدفاتر وسجلات سامبا.

كما ننا نفوض تفويضاً لا رجعة فيه سامبا ليكون وكيلنا لنا لغرض بيع البضاعة التي تشتري من سامبا إلى أي طرف آخر، ومنح سامبا حق اختيار واعتماد وكيل آخر لسامبا لإجراء صفقة البيع بالسعر السائد في السوق في ذلك الحين و استخدام المبالغ المتحصلة لتسوية الرصيد المدبر على البطاقة.

و يعتبر هذا التوكيل غير قابل للنقض طالما كانت اتفاقية البطاقة موقعة و سارية المفعول.

الرجاء مراجعة شرح تفاصيل البطاقة على موقع سامبا أون لاين [www.samba.com](http://www.samba.com)

## بطاقة سامبا الأعمال الخير الائتمانية

نوع الرسوم	الفضية	الذهبية
الرسم السنوي للبطاقة الرئيسية	٥٠ ريال	٣٠٠ ريال
هامش الربح الشهري	٢,٢٪	٢,٢٪
هامش الربح السنوي	٣٣,٦٨٪	٣٧,٧١٪
الرسم السنوي للبطاقة / الإضافية	مجانا	
تاريخ كشف الحساب	شهري	العمليات الدولية
إصدار بطاقة بديلة	٧٥ ريال	٥٠ ريال لكل شيك
السحب نقدي	٧٥ ريال لكل عملية سحب لغاية ٥,٠٠٠ ريال	
الحد الأدنى المطلوب دفعه شهرياً للبطاقة الرئيسية	٥٪ من إجمالي المبلغ المستحق أو ٢٠٠ ريال، أيهما أكثر	
هامش الربح لبرنامج التقسيط	٢,٢٪ في الشهر على إجمالي المبلغ المستحق من تاريخ العملية	
الدرع الائتماني (اختياري)	٩٩٪ من إجمالي الرصيد المستحق ويضاف إلى حساب بطاقتك كل شهر	
خدمة شيك مصرفي عبر الهاتف	الرجاء مراجعة تفاصيل الرسوم على موقع سامبا الإلكتروني	
غرامة تأخير	حتى ١٠٠ ريال بحسب المبلغ المستحق على حامل البطاقة	
عملية اعتراض	٢٥٠ ريال عن كل عملية اعتراض إذا كانت نتيجة التحقق ضد حامل البطاقة	

### حساب الربح

#### حساب هامش الربح لعملية التورق

يحتسب البنك هامش ربح على المبلغ الإجمالي المستحق في كشف الحساب.

#### مثال توضيحي:

إذا كان حامل البطاقة يصدر له كشف الحساب بتاريخ ١٥ من كل شهر، وقد قام بالعمليات التالية خلال المدة ما بين ١٥ نوفمبر إلى ١٥ ديسمبر من السنة:

- عمليات شراء بمبلغ ٧٠٠٠ ريال بتاريخ ٢٠ نوفمبر.

- عمليات سحب نقدي بمبلغ ٥٠٠٠ ريال بتاريخ ١٠ ديسمبر + ٧٥ ريال رسوم سحب نقدي.

وإذا افترضنا أنه لا توجد مبالغ مستحقة على البطاقة لكشف حساب ١٥ نوفمبر، فإن حامل البطاقة سيحصل على كشف حساب ١٥ ديسمبر بمبلغ إجمالي مستحق قدره ١٢٠٧٥ ريال، وعلى حامل البطاقة سداد المبلغ المستحق خلال مدة قدرها ٢١ يوماً من تاريخ إصدار الكشف كحد أقصى.

### رسوم الخدمة على العمليات الدولية

يحتسب رسم خدمة ٢,٧٥٪ من مبلغ العمليات الدولية التي تتم على البطاقات الائتمانية

المثال التوضيحي التالي ينطبق على عملية شرائية وأخرى سحب نقدي:

مبلغ عملية السحب النقدي الدولية: ١٠٠ عملة (١) : العملية (١)  
نسبة التحويل من عملة العملية (أ) إلى الريال السعودي هي: ٤,٥  
المبلغ بالريال = ٤,٥ X ١٠٠ = ٤٥٠ ريال  
رسوم الخدمة على العملية الدولية = ٤٥٠ ريال X ٢,٧٥٪ = ١٢,٣٨ ريال  
رسم السحب النقدي = ٧٥ ريال  
القيمة الاجمالية للعملية = ٥٣٧,٣٨ ريال

مبلغ عملية الشراء الدولية: ١٠٠ عملة (١) : العملية (١)  
نسبة التحويل من عملة العملية (أ) إلى الريال السعودي هي: ٤,٥  
المبلغ بالريال = ٤,٥ X ١٠٠ = ٤٥٠ ريال  
رسوم الخدمة على العملية الدولية = ٤٥٠ ريال X ٢,٧٥٪ = ١٢,٣٨ ريال  
القيمة الاجمالية للعملية = ٤٦٢,٣٨ ريال

### أبرز بنود شروط وأحكام البطاقة الائتمانية

البند رقم (٨ و٧) من بنود مسؤوليات حامل البطاقة وكذلك جدول الرسوم الموضح اعلاه	الآثار المترتبة على العمليات المنفذة بالعملات الأجنبية
البند رقم (٣٣,٤) من بنود مسؤوليات حامل البطاقة الموضح في شروط و احكام البطاقة	الآثار المترتبة على سداد مبلغ الحد الأدنى للمبلغ المستحق
البند رقم (٣) من بنود مصاريف البطاقة وغرامات التأخير الموضح في شروط و احكام البطاقة	الآثار المترتبة نتيجة التعثر في السداد
البند رقم (٨ و٧) من بنود مسؤوليات حامل البطاقة، وبند ٦ من الشروط الخاصة بالبنك الموضح في شروط و احكام البطاقة	الآثار المترتبة على السحوبات النقدية
البند رقم (٩) من بنود مسؤوليات حامل البطاقة الموضح في شروط و احكام البطاقة	الآثار المترتبة على التحويلات النقدية
راجع دليل الخدمة المرفق مع البطاقة	مميزات بطاقة الائتمان

- لا يتم دفع رسوم إضافية في حال سداد كامل المبلغ المستحق على البطاقة بتاريخ الاستحقاق.  
- إن مصطلح "خطأ في كشف الحساب أو المعاملات المتنازع عليها" يمثل أي معاملة تم فيها في حساب البطاقة، أدت إلى حدوث خطأ في الرصيد الإجمالي.  
- تنويه: الاطلاع على هذا الملخص لا يغني عن قراءة كافة محتويات اتفاقية البطاقة الائتمانية وملحقاته ولا يعفي من الالتزامات الواردة فيه.

سوف يتم تسليم نسخة من هذا الإفصاح مع البطاقة.